

### إصدارات شهرية

\* كراسات استراتيجية:  
(عدد يونيو ٢٠٠٩) صدر بعنوان:

- أزمة الغذاء العالمية وانعكاساتها على السياسة الزراعية المصرية  
تأليف: د. نادر نور الدين محمد

\* ملف الأهرام الاستراتيجي:  
(يونيو ٢٠٠٩) صدر في هذا العدد

- الأسانيد القانونية لموقف مصر من الإطار القانوني لنهر النيل.  
- جورجيا و تداعى الثورة الوردية.  
- طلب محاكمة عبد الله جول هل هي معركة ضد الرئيس؟ أم لعرقلة الدور التركي.  
- الانتخابات اللبنانية بين الصراع الطائفي والتدخل الخارجي.  
- مضامين و أهداف الوجود العسكري الفرنسي في الإمارات.  
- الغارات الإسرائيلية على السودان.. بين الواقع والتحليل.

\* مختارات اسرائيلية:  
(يونيو ٢٠٠٩) صدر في هذا العدد

- تقييم إسرائيلي سلمي لزيارة "باباروما" للأراضي المقدسة  
الصراع يمتد على طبيعة الدولة الفلسطينية.  
- المنشردون اليهود يتظاهرون من أجل "الاحتشام" في إسرائيل  
- الاتحاد الأوروبي: "تحسين العلاقات مع إسرائيل مرهون بقبول حل الدولتين".  
- جهاز الأمن الإسرائيلي يواصل ابتزاز مرضى قطاع غزة  
- الناخب الإسرائيلي بين ويلات الحروب وخيارات السلام

\* مختارات إيرانية:  
(يونيو ٢٠٠٩) صدر في هذا العدد

- بعد الانتخابات: إيران تواجه الاختيار الصعب.  
- فوز أحمدى نجاد بانتخابات الرئاسة: ولوح في خيارات صعبة (ملف خاص).  
- اقتفاء أثر التغيير في استقرار العراق.  
- تقييم مواقف أوباما، تغيير أم استمرار؟  
- تحديات إيرانية للأمن القومي المصري.  
- لماذا فشل الائتلاف الإصلاحي أمام أحمدى نجاد؟

\* قراءات استراتيجية:  
(يونيو ٢٠٠٩) صدر في هذا العدد

- كيف تؤدي التنمية إلى الديمقراطية؟  
- الدين والديمقراطية.  
- الديمقراطية في جنوب آسيا.  
- جورجيا بين بناء الدولة والديمقراطية.  
- الصين تتحدى الرأسمالية العالمية.

### أخبار المركز

- تم اختيار المركز كأفضل مركز بحثي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك من قبل د. / جيمس ماكجان مساعد مدير برنامج العلاقات الدولية بجامعة بنسلفانيا.

يذكر أن نتائج الإستفتاء والتقييم متاحة على العنوان التالي: [www.sas.unpenn.edu](http://www.sas.unpenn.edu)

- تم اختيار د. / عبد المنعم سعيد مدير المركز رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة الأهرام، وقد تسلم مهام منصبه في الرابع من يوليو الجاري.

### ملاحظات حول مشروع قانون كوتا المرأة

بقلم: د. عمرو هاشم ربيع\*

بدأ البرلمان بمجلسيه مناقشة مشروع قانون تعديل قانون مجلس الشعب، والخاص بتمكين المرأة المصرية بالعودة الى مجلس الشعب عبر التمييز الإيجابي، وهذا التمييز يراه البعض عملاً ضرورياً في إطار مجتمع ذكوري عالمي، جعل من متوسط عدد النائبات علي مستوى العالم ١٨,٥٪، وهو أمر تجب معالجته من خلال هذا الأسلوب الذي اتبعته زهاء ٩٠ دولة من دول العالم البالغة نحو ٢٠٠ دولة، ولا يجد مؤيدو هذا الاتجاه غضاضة في تأكيد أهمية النظرة الدولية لحال المرأة المصرية، والرغبة في ضمان تمثيل نصف المجتمع، وعلي العكس من ذلك يري الجانب الآخر أن محور التمثيل في البرلمانات هو تمثيل سياسي لا اجتماعي، وأن مثل هذا النوع من التمثيل سيفتح الباب أمام فئات اجتماعية أخرى للمطالبة بالمثل، وأنه أمر يتناقض مع مبدأ المساواة وديمقراطية الاختيار، ناهيك في الحالة المصرية عن تناقضه مع المادة ١ و ٨ و ٤٠ من مواد الدستور التي تتحدث عن المواطنة وتكافؤ الفرص والمساواة وعلي أية حال، فإنه بغض النظر عن الجدل حول جدوي أو عدم جدوي الكوتا، فإننا أمام عنوان عريض لمشروع قانون يجب التعامل معه، وهذا المشروع اعتمد في تطبيق الكوتا علي التمثيل لا الترشيح، بمعنى أنه حدد منذ البداية عدد النائبات في البرلمان يمكن زيادته لا تقليله، ولم يتجه الي كوتا الترشيح وهو نظام أكثر ديمقراطية، لأنه يجبر الأحزاب بشكل كبير والناخب بشكل محدود علي انتخاب المرأة، عبر وضع المرأة في مرتبة محددة في قوائم المرشحين كرقم ٣ أو ٤ ومسلسله، جدير بالذكر أن أعمال كوتا التمثيل مقابل كوتا الترشيح يرجع الي رفض الحزب الوطني نتيجة ضغوط أعضائه العودة لنظام القوائم الحزبية والبقاء علي نظام الانتخاب الفردي من ناحية أخرى، حدد المشروع عدد الممثلات في مجلس الشعب بـ ٦٤ امرأة، استناداً لوجود ٢٨ محافظة، بما يوحي بالرغبة العامة في تمثيل كل محافظة بنائيتين علي الأقل، وبذلك سيصبح مجمل أعضاء مجلس الشعب المنتخبين ٥٠٨ أعضاء، يرتفع إلي ٥١٨ بعد إضافة المعينين العشرة. وأخيراً، أعطي مشروع القانون لعملية تمثيل المرأة في مجلس الشعب عبر الكوتا مدي زمنيًا بفصلين تشريعيين، فيما يشبه المهلة التي من خلالها ينطلق المجتمع والمرأة الي الاعتياد علي تمثيل السيدات في مجلس الشعب. كل هذه الأمور توحي بأننا أمام مشروع قانون يرتبط ببعض الأوضاع التنظيمية والسياسية التي يمكن أن تتحدد فيما يلي:-

١ - إن العدد المحدد بـ ٦٤ نائبة مع الأخذ بنظام كوتا التمثيل لا الترشيح والبقاء علي النظام الفردي سيبقي دون شك علي نظام الـ ٢٢٠ دائرة انتخابية لانتخاب ٤٤٤ نائبة (ونائبة)، إضافة لإيجاد نظام جديد يعتمد علي وجود ٣٢٠ دائرة انتخابية لتنفيذ الكوتا، وهنا ستكون لكل محافظة دائرة، باستثناء العاصمة ومحافظة أو اثنتين تتسمان بضخامة عدد الناخبين، وهذا الأمر سيحتج بداية علي اللجان الانتخابية أن يوجد بكل مقرات الاقتراع بها صندوقان انتخابيان، الأول للدائرة الصغيرة (الحالية) والأخر للدائرة الكبيرة (المحافظة)، وما لاشك فيه أن هذا النظام المقترح سيصطدم بالمساواة بين الممثلين في الدوائر (المحافظات) المختلفة وناخبها، صحيح أن المشروع سيتعامل علي الأرجح مع محافظات مثل القاهرة والجيزة ذات الأعداد الغفيرة من الناخبين، بمنطق مختلف عبر تمثيلهم بعدد أكبر من النائبات، لكن الثابت أنه شئنا أم أبينا سيكون هناك خلاف كبير بين عدد الناخبين المسجلين في كل دائرة وعدد النائبات المطلوب اختيارهن، وهذا الخلاف يرتبط بأمر أكبر يتعلق بالفجوة الكبيرة أصلاً في التمثيل بين الناخبين وعدد الممثلين في كل دائرة في النظام ال

## كتب

- حالة المرأة في مصر  
تحرير: د. أماني الطويل
- الأجيال في السياسة المصرية: دراسة حالة لجيل  
السبعينيات  
تأليف: أحمد التهامي عبد الحلي
- حوض النيل: فرص وإشكاليات التعاون  
تحرير: أيمن السيد عبد الوهاب
- المواطنة في مواجهة الطائفية  
تحرير: د. عمرو الشوبكي
- تعريب العولة  
تأليف: د. محمد حافظ دياب
- أزمة الإخوان المسلمين  
تحرير: د. عمرو الشوبكي
- الرأي العام الإسرائيلي: التحول نحو اليمين في ظل  
عملية التسوية  
تأليف: صبحي عسيلة
- المال والنزاهة السياسية  
تحرير: د. عمرو هاشم ربيع

## ندوات و مؤتمرات

- ٤ يوليو:  
بدأ المركز دورة التدريب الصيفية السنوية لعام ٢٠٠٩،  
ومن المقرر أن تستمر حتى ٤ أغسطس ٢٠٠٩.
- ٥ - ٦ يوليو ٢٠٠٩:  
عقد المركز بالتعاون مع كل من المركز الفرنسي للبحث  
والتوثيق بالقاهرة (Cedej) والمعهد الدناركي المصري  
للحوار (DEDI) ومعهد الدراسات من أجل التنمية  
بباريس (IRD) ندوة حول "الإعلام والتعبئة الجماهيرية  
والحكومية في مصر"
- ٧ يوليو ٢٠٠٩:  
يعقد المركز مؤتمرا بعنوان: "تأثير الفيس بوك على  
الشباب" وذلك في إطار سلسلة ورش العمل التي  
يعقدها برنامج المجتمع المدني بالمركز
- ٨ يوليو:  
يعقد المركز ورشة عمل بعنوان "رجال الأعمال  
والبرلمان"، وذلك بقاعة الدور الأول بمبنى الأهرام  
الجديد من الساعة العاشرة صباحا إلى الثانية والنصف  
ظهرا.
- ١٥ يوليو:  
يعقد المركز بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة  
والإحصاء ندوة بعنوان "الأزمة الاقتصادية العالمية  
وتداعياتها على مصر"، وذلك بقاعة إبراهيم نافع  
بالأهرام من الساعة التاسعة والنصف صباحا وحتى  
الثانية ظهرا.

انتخابي المصري، وهو وضع يحتاج لحل أزمة الدوائر الانتخابية كي يتناسب المسجلون مع المطلوب انتخابهم في جميع الدوائر الانتخابية لمجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية (دائرة الطور) ١٨ ألف ناخب تمثل بنائين ودائرة منوف ٣٥٠ ألف ناخب تمثل بنائين أيضا).  
٢ - إن زيادة عدد النائبات الذي اتفق عليه بأمانة السياسات بشأن الكوتا من ٥٦ إلى ٦٤ داخل مجلس الوزراء، سيزيد من مشكلة توافر المقاعد والأماكن داخل مجلس الشعب، برغم أنه سيرفع نسبة تمثيل السيدات في المجلس، وقد كان المنطق من تلك الزيادة هو تمثيل العمال والفلاحين في كل دائرة، وواقع الأمر أن هذا المشكل كان من الممكن حله بتخصيص مقعد واحد لنائبة في المحافظات (الدوائر) الصحراوية، واثنين وأكثر في المحافظات المكتظة بالناخبين، وذلك عبر أعمال تمثيل العمال والفلاحين علي مستوي الجمهورية بأسرها وليس الدوائر.  
٣ - إن مشروع القانون جعل من قضية كم أو عدد النائبات يشغله الشاغل مقابل الاهتمام بالكيف، وهذا الأمر عمق منه نظام الانتخاب الفردي الذي سيجعل لأي سيدة تنطبق عليها الشروط الإجرائية خوض الانتخابات بغض النظر عن قدرتهن علي حمل أعباء التمثيل، مقابل نظام القوائم الحزبية الذي كان سيجعل الأحزاب ملزمة أدبيا بترشيح ناشطات لهن خبرات في العمل العام.  
٤ - إن المهلة التي منحها المشروع للكوتا والمقدرة بفصلين تشريعيين، لن تفلح وحدها علي الأرجح في تمكين المرأة برلمانيا، ما لم يرتبط هذا التمكين بتوجيه مؤسسات التنشئة الاجتماعية ممثلة في الأسرة ومناهج التعليم ودور العبادة ووسائل الإعلام نحو أهمية دور المرأة في العمل العام، جدير بالذكر أن كوتا التمثيل التي اتبعت في فصلي ١٩٧٩ و ١٩٨٤ لم تفلح في إعادة انتخاب المرأة طواعية فيما بعد، وهناك تخوف مشروع من أن يتكرر ذلك الوضع بعد فصلي المهلة المقبلين، خاصة مع اتباع نظام الدائرة المحافظة حيث يعجز الكثير من النواب عن تمثيل الناخبين في الدوائر صغيرة المساحة، فماذا سيكون عليه الوضع في دوائر مترامية الأطراف تمثلها نائبات؟

\* خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

## خطاب أوباما للعالم الإسلامي

### هل يمثل نهاية حقبة ما بعد ١١ سبتمبر؟

د. دينا شحاته\*

دعا باراك اوباما في خطابه إلي العالم الإسلامي من القاهرة في الرابع من يونيو ٢٠٠٩ إلي فتح صفحة جديدة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي استنادا إلي المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل. وقد أتى خطاب القاهرة بلغة مغايرة إلي حد بعيد عن تلك التي تبنتها الإدارة الأمريكية السابقة تجاه العالمين العربي والإسلامي حيث ابتعد الخطاب عن التطرق إلي قضايا العالم الإسلامي من منظور الإرهاب والحرب علي الإرهاب الذي تبنته الإدارة السابقة والذي ربط ضمينا بين الدين الإسلامي وظاهرة الإرهاب وقام بتصوير الصراع بين العالمين الغربي والإسلامي علي انه صراع حضاري تتصادم فيه قيم الحرية والديمقراطية بقيم العنف والاستبداد والانغلاق علي الذات.

وقد نتج عن خطاب وممارسات الإدارة الأمريكية السابقة خاصة فيما يخص احتلال العراق وأفغانستان، والانحياز الكامل لإسرائيل، وانتهاك حقوق الإنسان بشكل واسع في العراق وفي جواتانامو والتدخل بشكل سافر في شؤون الدول العربية الداخلية بحجة الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية إلي تدهور غير مسبوق في العلاقات بين الولايات المتحدة من ناحية والعالمين العربي والإسلامي من ناحية أخرى. والي تعميق الصراعات الداخلية والإقليمية داخل العالم الإسلامي وتمكين التيارات الراديكالية والدول الداعمة لها بشكل ملحوظ.

وبعد ثمانية أعوام من الصدام والشك المتبادل جاء خطاب اوباما إلي العالم الإسلامي كمحاولة لمراجعة الذات وفتح صفحة جديدة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي. وفي تصورنا فان خطاب اوباما إلي العالم الإسلامي من القاهرة يضع نهاية لمرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ويؤسس لمرحلة جديدة في العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي تشهد عودة إلي الحوار والعمل الدبلوماسي المكثف من اجل التعاطي مع القضايا الخلافية التي ركز عليها مضمون الخطاب. وقد تضمن الخطاب العديد من النقاط الإيجابية ومن أهمها رد الاعتبار للإسلام وللحضارة الإسلامية، والإشادة بإسهامتهما التاريخية والحضارية، وتبني موقف أكثر توازنا تجاه القضية الفلسطينية، وتبني موقف أكثر رصانة تجاه قضايا الديمقراطية والحريات في العالم العربي والإسلامي.

استهل اوباما خطابه بالتأكيد علي الدور التاريخي الذي لعبه الإسلام والحضارة الإسلامية في بناء التراث الحضاري الانساني حيث أشاد بدور الحضارة الإسلامية في تطوير العلوم والفنون والعمارة وفي تقديم نموذج إيجابي للتسامح الديني والمساواة بين الأعراق. كما أشاد بدور المسلمين في أمريكا واسهامتهم في بناء المجتمع الأمريكي. وأشار في أكثر من مكان إلي الحريات الدينية التي تتمتع بها الجالية الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية وعلي ضرورة احترام هذه الحقوق في كل المجتمعات التي بها جاليات مسلمة.

كما أكد اوباما على ضرورة دحض الصور النمطية و التمييز بين الإسلام كديانة تحت على السلام واحترام الكرامة الإنسانية والنفس البشيرية وبين الاستغلال السيئ للدين من قبل قلة من المتطرفين واستشهد في أكثر من مكان بأيات قرآنية تحت علي التعايش والتسامح والسلام بين الشعوب والطوائف المختلفة. وقد ساعدت اللغة الإيجابية التي استخدمها اوباما في الحديث عن الإسلام وعن المسلمين واستشهاداه بالعديد من الآيات القرآنية في إعطاء الخطاب صبغة مختلفة تماما عن تلك التي اتسمت بها خطابات الإدارة السابقة وكانت تتضمن إشارات متكررة للعنف والإرهاب والي

مصطلحات مستفزة مثل محور الشر والحروب الصليبية. أما فيما يخص القضية الفلسطينية فقد بنى أوباما موقفاً أكثر توازناً عن الإدارة السابقة والتي انحازت بشكل كامل لإسرائيل وعملت على اختزال القضية الفلسطينية في منظومة الحرب على الإرهاب. وبالرغم من تأكيد أوباما على العلاقة التاريخية بين الولايات المتحدة وإسرائيل وعلى الأوصاف المتينة بينهما وعلى ضرورة الاعتراف بالاضطهاد التاريخي الذي تعرض له ملايين اليهود، إلا أنه أكد مع ذلك على التطلعات المشروعة للفلسطينيين ألا وهي تطلعات الكرامة ووجود الفرص ودولة خاصة بهم. كما أكد على أن السبيل الوحيد للتوصل إلى تحقيق طموحات الطرفين يكون من خلال دولتين يستطيع فيهما الإسرائيليون والفلسطينيون أن يعيشوا في سلام وأمان.

وفي هذا الإطار طالب الرئيس الأمريكي الجانب الفلسطيني بالتركيز على توحيد الصف وإعادة بناء المؤسسات ونبذ العنف والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. وفي تطور مهم امتنع أوباما عن وصف حماس بأنها حركة إرهابية واعترف بأن الحركة لها قاعدة شعبية، وحين وجه كلماته إلى الاسرائيليين طالبهم بالإقرار بأن حق فلسطين في البقاء هو حق لا يمكن إنكاره مثلما لا يكمن إنكار حق إسرائيل في البقاء. وأكد على أن الولايات المتحدة لا تقبل مشروعية استمرار المستوطنات الإسرائيلية وأنه قد أن الأوان لكي تتوقف هذه المستوطنات.

وأخيراً طالب أوباما الدول العربية أن تعترف بأن مبادرة السلام العربية كانت مبادرة هامة وأن مسؤولياتها لا تنتهي عند طرح هذه المبادرة. وحث الدول العربية على مساعدة الشعب الفلسطيني على تطوير مؤسساته وعلى الاعتراف بإسرائيل واختيار سبيل السلام. وأكد أنه سيسعى شخصياً للوصول إلى حل الدولتين. إلا أن أوباما لم يطرح في خطاب القاهرة كما كان متوقفاً ملامح خطة السلام التي أعلنت الإدارة الأمريكية في مرحلة سابقة أنها تعمل على إعدادها ما دفع العديد من المراقبين إلى انتقاد خطابه حول قضية السلام.

وأخيراً فقد بنى أوباما موقفاً أكثر رصانة تجاه قضايا الديمقراطية حيث أكد من ناحية علي أن قيم الديمقراطية واحترام الحريات الدينية وحقوق المرأة إنما هي قيم عالمية وجزء لا يتجزأ من منظومة حقوق الإنسان التي توافقت عليها الدول والشعوب. إلا أنه أكد مع ذلك إن الولايات المتحدة لا تسعى أن تفرض نمطاً معيناً من الحكم على دول بعينها وأنها تحترم الظروف المحلية لكل دولة. مشيراً إلى أن بلاده ترحب بالتعاون مع الدول الديمقراطية و تسعى أن تعمل مع الدول والشعوب الإسلامية من خلال عدد من البرامج على تحقيق تلك القيم والأهداف.

كما أقر أوباما بأن الديمقراطية لا يمكن اختزالها في العملية الانتخابية. وفي إشارة ضمنية إلى التيارات الإسلامية انتقد أوباما التيارات التي تسعى إلى السلطة من خلال القنوات الديمقراطية ولكنها تنقلب بعد ذلك على الديمقراطية مؤكداً على أن الديمقراطية تقتضى احترام عملية تداول السلطة وضمان الحريات.

وفي الجمل فإن اللغة التي تبناها أوباما في خطابه إلى العالم الإسلامي والمواقف التي أعلن عنها تجاه عدد من القضايا الحيوية كان لها وقع إيجابي ومُجَّح الخطاب إلى حد كبير في طي صفحة مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر وفي التأسيس لمرحلة جديدة. وقد عبرت العديد من الدول الإسلامية في أعقاب الخطاب عن رغبتها في التعاون بجدية مع إدارة أوباما من أجل تصحيح الأوضاع في المنطقة العربية والإسلامية.

إلا أن الخطاب رغم إيجابياته الكثيرة لم يكن موفقاً في بعض النقاط. فتصنيف الحرب على العراق تحت بند التطرف العنيف يخلط الأوراق ويدعم الرؤى المغلوطة التي طرحتها إدارة بوش حول العلاقة بين الحرب على التنظيمات الإرهابية مثل القاعدة وعملية احتلال العراق. كما أن اختزال الصراع في باكستان وأفغانستان في إطار الحرب على الجماعات العنيفة اغفل جوانب مهمة من هذه الصراعات والتي ترتبط بضعف الدولة وترجع شرعية النخب السياسية القائمة بسبب الفساد والصراعات الداخلية. وأيضاً بسبب سماحها للقوات الأمريكية بشن عمليات عسكرية على أراضيها استهدفت في كثير من الأحيان جماعات مدنية كما أن الرئيس الأمريكي لم يطرح في حديثه عن باكستان وأفغانستان أفق زمني لانسحاب القوات الأمريكية كما فعل مع الحالة العراقية.

كما أن الخطاب تعاطى بشكل مقتضب مع القضية الإيرانية والتي تطرح نفسها بقوة على الساحة العربية فلم يطرح خطاب القاهرة أية خطوات عملية فيما يخص الملف الإيراني. وبدأ تأكيد أوباما على سعيه لتفادي حرب تسلح في المنطقة و إلى تطلعه إلى خلق عالم خال من الأسلحة النووية غاية في التبسيط خاصة في ضوء الخطر الذي تمثله الترسانة النووية الإسرائيلية على السلام والأمن الإقليمي. وأخيراً فإن خطاب أوباما رغم شموليته لم يتطرق لبعض القضايا المهمة مثل ظاهرة الدول الفاشلة في المنطقة والصراعات الداخلية في العديد من الدول العربية ومنها العراق ولبنان واليمن والسودان والصومال والتهديد الذي تمثله تلك الظاهرة على أمن المنطقة.

وقد تباينت ردود الأفعال على خطاب القاهرة. فمن ناحية رحب العديد من المعلقين بدعوة أوباما لفتح صفحة جديدة على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وبعترافه بحقوق الشعب الفلسطيني وبالتزامه بحل الدولتين واعتبروا الخطاب بداية عهد جديد للعلاقة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي و نادوا الدول العربية والإسلامية باتخاذ خطوات إيجابية للعمل مع الإدارة الأمريكية الجديدة على التعاطي مع القضايا الإقليمية. ومن ناحية ثانية عبر آخرون عن إحباطهم من المواقف التي تضمنها الخطاب تجاه العديد من القضايا وخاصة القضية الفلسطينية واحتلال العراق وأفغانستان واعتبروا تصريحات أوباما امتداداً للسياسات الأمريكية في المنطقة. وأكدوا على أن الخطاب كان مجرد حملة علاقات عامة أو حملة لتسويق السياسات الأمريكية في المنطقة ولكن بشكل أكثر ذكاءً وجاذبية. وبين هذين الطرفين رحب طرف ثالث بالخطاب ولكنه أكد على أن العبرة بالأفعال وليس بالندوات وأنهم في انتظار تحركات علي أرض الواقع لترجم الندوات الطيبة التي عبر عنها أوباما في خطابه إلى سياسات وإجراءات ملموسة.

إلا أن الخطاب ورغم التحفظات العديدة التي قوبل بها نجح فيما يبدو في تحريك المياه الراكدة في المنطقة. ففي الأسابيع القليلة التي تلت الخطاب نجحت قوى ١٤ آذار المدعومة من الولايات المتحدة

ومن دول الاعتدال في المنطقة في الفوز بأغلبية في الانتخابات النيابية اللبنانية. كما احتدت الانتخابات الإيرانية وتصاعد التأييد للمرشح الاصلاحى مير حسين موسوي بشكل ملحوظ. وأخيرا قامت كل من إسرائيل وحركة حماس ورغم العديد من التحفظات بالاعتراف بحل الدولتين. ورغم أن الطريق لأزال مليء بالصعوبات علي جميع تلك الأصعدة إلا أنه ولأول مرة منذ ثماني سنوات أصبح هناك فرصة لإيجاد حلول دبلوماسية وسلمية للعديد من الصراعات الداخلية والخارجية التي أودت باستقرار المنطقة العربية في السنوات الثماني الأخيرة. ومن المهم في المرحلة القادمة أن تقوم الدول العربية بالبناء علي الزخم الذي نتج عن خطاب اوباما والتحرك السريع من اجل طرح مبادرات تساعد علي إعادة إحياء عملية السلام وعلي تحرير العراق وعلي احتواء الصراعات الداخلية والإقليمية التي تعصف بالمنطقة ذلك من خلق بيئة إقليمية جديدة تساعد الحكومات والشعوب العربية علي الإلتفات إلي الشأن الداخلي والعمل علي تحقيق التنمية والديمقراطية التي تنتطلع إليها شعوب هذه المنطقة.

\* خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

## الاتصال بنا

مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية - مؤسسة الأهرام  
شارع الجلاء - الدور الحادى عشر - مبنى الأهرام الجديد  
- تليفون: ٢٥٧٨٦٠٣٧  
- فاكس: ٢٧٧٠٣٢٢٩  
- الموقع الإلكتروني: <http://acpss.ahram.org.eg>  
- البريد الإلكتروني: [acpss2@ahram.org.eg](mailto:acpss2@ahram.org.eg)